المؤتمر الدولي الرابع

06-07 نوفمبر 2023

الحركات الاجتماعية: النضال من أجل اقتصاديات بديلة

ينظِم كلاً من مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) ومركز الفن الشعبي المؤتمر الدولي الرابع حول الحركات الاجتماعية بعنوان "الحركات الاجتماعية: النضال من أجل اقتصاديات بديلة".

يأتي هذا المؤتمر في ظل جائحة كوفيد 19 المستمرة منذ أكثر من عامين، والتي نتج عنها خسائر بشرية فادحة، كان من الممكن تفادي الكثير منها بتوفير خدمات صحية فاعلة، والابتعاد عن التوجهات الاقتصادية التي كان دوماً شعارها الربح أولاً، والتي منعت الكثير من شعوب العالم الثالث من تلقي تطعيمات كوفيد 19 نتيجة احتكاره من قبل كبريات شركات الأدوية. كشفت هذه الأزمة مرة أخرى كما في الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 أنه لم يعد من المجدي أن يواجه الناس الأزمات منفردين، بالتركيز على الحلول الفردية بدل الحلول الجماعية.

سوء الأوضاع المعيشية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم حول العالم لم يمنع من الاحتفال بقائمة طويلة من المليارديرات، فحتى في ظل وجود وباء عالمي شهدت هذه القوائم تزايداً وراكم ذات الأشخاص أرباحاً طائلة، حيث يشير تقرير أوكسفام "اللامساواة تقتل" إلى أنه ومنذ بداية جائحة كورونا تضاعفت ثروة 10 أغنى رجال في العالم. يساهم في هذا بشكل مباشر، مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتحيزة لصالح الطبقة الغنية وأصحاب السلطة، والتي تنتج حالة من عدم المساواة تساهم في وفاة حوالي 21,300 شخص كل يوم حول العالم، حيث تؤدي هذه السياسات إلى حرمان الفقراء من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والغذاء الصحي، وتهميش النساء وممارسة العنف ضدهن نتيجة أنظمة اقتصادية متحيزة وأبوية، بالإضافة إلى الأثر الذي تتركه أزمات المناخ والمجاعات التي يموت من جرائها مئات الآلاف حول العالم.

ونتيجة للجائحة، والحرب الروسية الأوكرانية، وغيرها من العوامل الهيكلية كالاستعمار وبنى وعلاقات القوى حول العالم، يتوقع البنك الدولي ارتفاعاً في عدد الأشخاص الذين سيدخلون لدائرة الفقر المدقع حول العالم يقدر بـحوالي 75 مليون شخص، إضافة إلى الفقراء الجدد الذين دخلوا دائرة الفقر خلال جائحة كورونا مع نهاية العام 2021، ويقدر عددهم ما بين 119 إلى 124 مليون شخص. وبالرغم من هذه الأرقام المرتفعة، لا زالت معالجات الفقر حول العالم ترتبط بالحديث عن التمكين الاقتصادي الفردي وإغراق الدول الفقيرة بمزيد من الديون والقروض، واتباع سياسات التقشف والإصلاح الهيكلي، وتخفيض الأجور ورفع الدعم

عن السلع الأساسية، على الرغم من إشارة العديد من الدراسات والتقارير إلى أن سياسات التقشف تهدد ما لا يقل عن 73 دولة حول العالم بزيادة حدة اللامساواة فيها وتأخير تحقيق التكافؤ للأجيال القادمة.

وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن هناك ارتفاع في وتيرة تدفق الديون الخارجية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، إذ ارتفعت بواقع 10% في العام 2017 لتصل إلى 700 تريليون دولار، وهي وتيرة أسرع لتراكم الديون مقارنة بالزيادة البالغة 4% في العام 2016. ومع ذلك يستمر ربط الفقر في الدول الفقيرة بالفساد وسوء التخطيط، وليس بالعولمة والسيطرة الاستعمارية التي لم تتخلص منها الدول الكبرى، وعادة ما تقدم الحلول بما يتناسب واستمرار علاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي لضمان حركة الثروة والمصادر الطبيعية تجاه الدول الكبرى.

وفي مقابل تعزيز التمكين الفردي جرى إهمال أي نمط اقتصادي آخر، مثل الاقتصاد التضامني والتعاوني، بما يشمل التعاونيات التي تصل أعدادها لأكثر من 3 ملايين تعاونية تشغل أكثر من 250 مليون عامل وعاملة حول العالم حسب تقديرات الاتحاد الدولي للتعاونيات، كما وتصر المؤسسات الدولية على عدم ذكر نماذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي يجري إهمالها على مستوى السياسات الوطنية والحمائية في ظل سخاء التمويل والتسهيلات الممنوحة لشركات القطاع الخاص، وتبني أنظمة ضريبية غير عادلة، وضعف تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل.

يجمع المؤتمر الذي يعقد في مدينة رام الله – فلسطين المحتلة، مئات الناشطين/ات والفاعلين/ات في الحركات الاجتماعية حول العالم، بهدف العمل على توطين اقتصاديات بديلة للاستعمار والهيمنة الغربية، وللتأكيد على وجود بدائل ومسارات جديدة كبديل للهيمنة والسيطرة يجب النضال من أجلها.

يأتي هذا المؤتمر ليفتح الباب أمام الحركات الاجتماعية، والمبادرات الاقتصادية، والتعاونيات، ومبادرات الاقتصاد التضامني والتعاوني بكافة أشكالها لعرض ونقاش تجارب بناءها وتطورها، والقيم والمبادئ التي استندت عليها، والتأثيرات والتغييرات التي ساهمت فيها، وما هي الفئات والأطراف التي استفادت منها، بما يساهم في بلورة بدائل اقتصادية للاستعمار والهيمنة.

أهمية المؤتمر

تأتي أهمية هذا المؤتمر من دوره في تأطير النقاش الأكاديمي والمعرفي خلال السنوات السابقة حول أدوار الحركات الاجتماعية على المستويين المحلي والعالمي وذلك لأهمية الحركات الاجتماعية في وقتنا الحالي في ظل تصاعد الهيمنة الرأسمالية الغربية على العالم ككل، وعلى الجنوب العالمي على وجه الخصوص. وسيعمل المؤتمر على تقديم نماذج لبدائل عالمية للنظام الاقتصادي المهيمن في العالم، بالإضافة إلى عمله على تعزيز التشبيك والتنسيق والتعاون وتبادل الخبرات ما بين الحركات الاجتماعية حول الاقتصادات البديلة. كذلك، يأتي كمحاولة لرسم ملامح واضحة لمجموعة النماذج والمحاولات العالمية والمحلية في مجال الحركات الاجتماعية والاقتصادات البديلة، والذي يتوقع أن يكون لها دور وتأثير ليس فقط محلي بل عالمي أيضاً في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن شتى حقوق الطبقات والفئات الاجتماعية بكل أشكالها.

محاور المؤتمر الرئيسية

أولاً: مداخل نظرية نقدية لفهم الاقتصاد الحالي والاقتصاد البديل.

- مساهمات نظرية جديدة لنقد الاقتصاد المهيمن.
- مساهمات بحثية في بناء الاقتصاد البديل.

ثانياً: نماذج من الاقتصاد العالمي البديل.

- الفلاحين في مواجهة الشركات الزراعية الكبرى (ثمن الاحتكارات)
- نماذج التجارة العادلة عالمياً.
- التعاونيات في الجنوب العالمي بأشكالها المختلفة (الزراعية، والاقتصادية، الاستهلاكية.. إلخ).
- التعاونيات التي تديرها النساء.
- شركات التضامن العالمية.

- بناء اقتصاد جنوب – جنوب.
- العدالة الضريبية.
- العدالة المناخية.

ثالثاً: نماذج اقتصادية محلية بديلة.

- نماذج التجارة العادلة محلياً.
- البدائل المحلية لمقاومة الحصار والعقوبات الاقتصادية الخارجية
- مبادرات ومجموعات شبابية كظاهرة اجتماعية لتجاوز اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية.
- التعاونيات في فلسطين.

رابعاً: الاقتصادات الاجتماعية واقتصاديات التضامن.

- تصورات لاقتصاديات التضامن عالمياً ومحلياً.
- الأجور والعدالة الاجتماعية.
- الرفاه والحماية الاجتماعية.

يشجع المنظمون الحركات الاجتماعية والنشطاء في مختلف دول العالم على المشاركة والتسجيل في أعمال المؤتمر سواء عن طريق عرض أوراق بحثية أو الحضور والمشاركة في الحلقات النقاشية التي تلي عروض الأوراق، ويركز المنظمون هذا العام على مشاركة حركات اجتماعية من حول العالم يتركز عملها في المجالات التالية:

- حركات مناهضة للعنصرية
- حركة إسقاط الديون السيادية الكريهة
- حركات الفلاحين والسيادة على الغذاء
- الحركات المناهضة للعولمة
- حركات مناهضة الحروب
- حركة التجارة العادلة
- حركات تسعى لتحقيق العدالة المناخية

<u>شروط المشاركة</u>

- تكون المشاركة إما من خلال تقديم ورقة بحثية علمية أو من خلال تقديم عرض لنماذج عالمية ونماذج محلية ومشاركة الخبرات المكتسبة. على الراغبين بالمشاركة في ورقة بحثية علمية إرسال ملخص أولي للبحث بما لا يزيد عن ٣٠٠ كلمة بما في ذلك عنوان المداخلة، والإشكالية المطروحة، ومنهجية البحث والأفكار الرئيسية، بالإضافة إلى خمس كلمات مفتاحية، بيبليوغرافية وجيزة، أو ملخص لا يزيد عن 250 كلمة يستعرض نماذج وتجارب لحركات اجتماعية دولية ومحلية في موعد أقصاه 10 آب 2023.
- ألا يتجاوز حجم الورقة أو التجربة ٢٠ صفحة A4 بخط 11 ونوع Simplified Arabic للغة العربية، وخط ١٢ Times New Roman للغة الإنجليزية.

- مراعاة أصول البحث والأمانة العلمية وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- تقديم ملخص عن البحث.
- ألا تكون الورقة قد نشرت في السابق، واللجنة المشرفة على المؤتمر لها الحق في اختيار الأوراق البحثية المشاركة.

الجهة المنظمة

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)

مركز الفن الشعبي

مكان وزمان انعقاد المؤتمر

رام الله – فلسطين المحتلة | 06-07 نوفمبر 2023

لغة المؤتمر

العربية، الإنجليزية والإسبانية.

عناوين المراسلة والاستفسار

ترسل الأوراق على البريد الالكتروني التالي: almarsad@almarsad.ps